تقرير: الأوامر العسكرية وإرهاب المستوطنين وجهان لعملة واحدة لتكريس الاستيطان في الضفة

رام الله- الحياة الجديدة- تصاعدت الأوامر العسكرية الإسرائيلية وإرهاب المستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة، في وقت يتواصل فيه الاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستوطنات وفرض القيود على الشعب الفلسطيني، ضمن ممارسات تستهدف تغيير الواقع على الأرض، وفرض وقائع استيطانية جديدة.

جاء ذلك في تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، خلال الفترة من 8 إلى 14 آب 2026، وما رافقها من أوامر عسكرية واستيلاء على للأراضي وتوسيع للمستوطنات والبؤر واعتداءات على المواطنين في عدد من محافظات الضفة. وبين المكتب أن لمحافظة جنين كان نصيب وافر من هذه الأوامر، ففي تموز الماضي وقّع قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال آفي بلوط 15 أمر استيلاء على أراضٍ، بعضها داخل المنطقة المصنفة (A) في المحافظة للربط بين مستوطنة «عيمق دوتان»، المجاورة لبلدةٍ عرابة ومستوطنة «نوا»، إلى الشمال من بلدة قباطية لغرض اسيتطاني واضح، وليس لغرض أمني مؤقت. وأشار إلى أنه في السادس من الشهر الجاري كانت المحافظة على موعد مع عدد من هذه الأوامر: أمر عسكري بإزالة أشجار ونباتات من أراضي بلدة يعبد عند المدخل الرئيسي على مساحة 51.26 دونما، وأمر عسكري ثان بإزالة أشجار ونباتات من أراضي بلدة عرابة (شارع عرابة- يعبد) على مساحة تقدر بنحو 66.698 دونما، وأمر عسكري ثالث بإزالة أشجار ونباتات من أراضي بلدة عرابة عند المدخل الرئيسي على أرض بمساحة 32.21 دنما، وأمر عسكري رابع بإزالة أشجار ونباتات من أراضي بلدة عرابة (شارع جنين- نابلس) على مساحة تقدر بنحو 52.44 دونما، وأمر عسكري خامس بإزالة أشجار ونباتات من أراضي بلدة عرابة (شارع جنين- نابلس) مقابل مخيم فحمة على أرض بمساحة مساحة 71.81 دونما، وأمر عسكري سادس بإزالة أشجار ونباتات من أراضي عنزة وعجة على أرض بمساحة 36.45 دونما، وأمر عسكري سابع بالاستيلاء على 3.5 دونمات من أراضي بلدة مركة الواقعة في منطقة الحفيرة إلى الجنوب من مدينة جنين.

وبين أن المحافظة المستهدفة تئن تحت وطأة أوامر عسكرية تستهدف السطو على أراضي البلدات لبناء قواعد عسكرية جديدة بما في ذلك في المنطقة المصنفة (A) كما هو الحال في حي الجابريات (وسط مدينة جنين) لإقامة معسكر يهدد أمن السكان ويؤسس لتهجيرهم، وموقع عسكري في اليامون، حيث تم الاستيلاء على أكثر من 22 دونما من أراضي البلدة بهدف بنائه وشق طريق وصول خاص به شمال المحافظة.

وأوضح المكتب أنه لشق "الطرق العسكرية" وتفتيت جغرافيا جنوب جنين أصدر الاحتلال حزمة من 15 أمرا عسكريا دفعة واحدة لوضع اليد على نحو 200 دونم من أراضي بلدات (عرابة، وقباطية، واليامون، ومسلية، ومركة، وجربا)، حيث خصصت هذه الأوامر لشق وتوسيع طرق عسكرية واستيطانية بطول يتجاوز 11 كيلومترا.

وقال إنه من الصعب الوقوف على إحصاء دقيق لجميع الأوامر العسكرية التي صدرت منذ تشكيل حكومة اليمين المتطرف برئاسة بنيامين نتنياهو وشريكيه بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير أواخر عام 2022، بسبب كثرتها وتنوعها بين أوامر استيلاء، وأوامر وضع اليد وهدم وإغلاق وغيرها، ومع ذلك، تُظهر البيانات الصادرة عن الهيئات الفلسطينية، مثل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، والمكتب الوطني للدفاع عن الأرض، قفزة غير مسبوقة لهذه الأوامر مثل أوامر توسيع نفوذ المستوطنات وعددها 114 أمرا عسكريا منذ السابع من تشرين الأول 2023 وحتى منتصف عام 2026، وبما يعادل تقريبا مجموع الأوامر العسكرية الصادرة في هذا المجال طوال الـ 20 عاما الماضية مجتمعة.

وأردف أن هذه الأوامر أضافت أكثر من 25 ألف دونم لصالح المستوطنات ومهدت لإقامة 53 مستوطنة وبؤرة ومزرعة رعوية استيطانية جديدة، ونحو 173 أمر وضع اليد "لأغراض أمنية وعسكرية" سطت فيها على نحو 4211 دونما بشكل مباشر، وقد استخدمت هذه الأوامر لإنشاء "مناطق أمنية عازلة" حول المستعمرات، وشقت من خلالها طرقا عسكرية بديلة لربط البؤر الاستيطانية، ونحو 140 أمر استيلاء عسكري صنفت تحت بند "الاحتياجات الأمنية".

وبين المكتب أن التقارير وثقت أن ٪81 من هذه الأوامر تم توظيفها حصريا لخدمة المستوطنين والبؤر الرعوية مثل تزويد هذه البؤر بالكهرباء والماء وشق شبكات الطرق، كما أصدر الاحتلال رزمة أوامر عسكرية مهدت للاستيلاء على أكثر من 20 ألف دونم في مناطق متفرقة بالضفة لتكريس واقع يمنع قيام دولة فلسطينية.

وقال إن خطورة الوضع تكمن في "الانقلاب الإداري" الذي قاده سموتريتش بعد أن ألغت حكومة الاحتلال في حزيران من عام 2023 المسار العسكري التقليدي للتصديق على الاستيطان وبناء المستوطنات بنقل الصلاحية المطلقة قانونيا وعسكريا للوزير المتطرف بتسلئيل سموتريتش، حيث لم تعد الأوامر العسكرية مجرد تدابير "مؤقتة" ، بل تحولت إلى قرارات إدارية ثابتة لفرض السيادة الإسرائيلية المدنية على المنطقة المصنفة (C)، حيث يعتبر سموتريتش المحرك الفعلي لهذه الطفرة غير المسبوقة في إصدار الأوامر العسكرية ويتمثل دوره المباشر في إصدار وتوجيه هذه الأوامر عبر مسارات متعددة، فهو يستحوذ على صلاحيات "الإدارة المدنية" بموجب الاتفاقيات الائتلافية مع الليكود وتعيينه وزيرا ثانيا في وزارة الجيش، الأمر الذي مكنه من إحداث انقلاب إداري عبر تأسيس "مديرية الاستيطان" التابعة له مباشرة داخل الوزارة وتعيين نائب مدني لرئيس "الإدارة المدنية" ومنحه الصلاحيات الكاملة لإدارة الشؤون الحياتية وشؤون التخطيط في المنطقة (C).

وبين أنه من خلال هذه الأوامر، وما يصاحبها من "مناطق عسكرية مغلقة" و"مناطق إطلاق النار" يتم تحويل مساحات واسعة من الضفة إلى مناطق تدريب عسكري، مما يبرر هدم التجمعات الفلسطينية وتهجير سكانها وتحويلها لاحقا لشرعنة البؤر الاستيطانية، مبينا أن الإدارة المدنية تفرض من خلال هدم المنازل ومنع البناء قيودا تعجيزية على التمدد العمراني للفلسطينيين في المنطقة (C)، وفي القدس الشرقية من خلال رفض التراخيص بأوامر عسكرية يُحرم الفلسطينيون من تراخيص البناء، كما تصدر هذه الأوامر العسكرية بهدف السيطرة على المياه والموارد الطبيعية، حيث تخضع مصادر المياه في الضفة بالكامل للتحكم العسكري الإسرائيلي عبر أوامر ممتدة وجديدة (مثل الأوامر 92، و158، و456) ومن خلال حظر حفر الآبار يُمنع الفلسطينيون من حفر آبار مياه جديدة أو حتى جمع مياه الأمطار أو صيانة الينابيع دون تصريح عسكري، الأمر الذي يؤدي إلى تجفيف الزراعة الفلسطينية.

وإلى جانب محافظة جنين، بين المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان أن محافظة نابلس تتحمل عبئا كبيرا، حيث تشكل الأوامر العسكرية أداة أساسية لفرض وتثبيت الاستيطان الإسرائيلي في قلب المحافظة، إضافة إلى خنق المدينة وقراها، حيث تتحكم هذه الأوامر العسكرية بمداخل مدينة نابلس وتحولها إلى سجن كبير، ومن خلال هذه الأوامر العسكرية تفرض قوات الاحتلال حصارا مشددا عبر حواجز ثابتة مثل: حاجز حوارة، وبيت فوريك، ودير شرف، والمربعة، وصرة، وعورتا، ما يعطل حركة أكثر من 400 ألف مواطن يومياً.

كما تُستخدم الأوامر العسكرية لغلق مداخل قرى وبلدات بأكملها مثل: برقة، وبيتا، ويتما والساوية، وعقربا، وأوصرين، ودوما، بالسواتر الترابية والبوابات الحديدية، مما يجبر المواطنين على سلوك طرق بديلة وعرة للوصول إلى أعمالهم وجامعاتهم (جامعة النجاح الوطنية) فضلا عن شرعنة بؤر استعمارية ("أفيتار" على جبل صبيح نموذجا)، كما تُستغل الأوامر العسكرية لتوفير غطاء "قانوني" للاستيلاء على أراضي بلدات جنوب نابلس (بيتا، وقبلان، ويتما) وتوسيع مستوطنتي "إيلي" و"شيلو" حيث شملت الأوامر العسكرية الجديدة سطوا على مئات الدونمات من أراضي قرى قريوت، واللُبن الشرقية، والساوية، لتوسيع هذه المستعمرات، إلى جانب أوامر بالاستيلاء على آلاف الدونمات المحيطة بالمستوطنات مثل مستوطنتي "يتسهار" و"ألون موريه"، لمنع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وحقول الزيتون الخاصة بهم.

وفي محافظة رام الله والبيرة، تُشكل أوامر السطو على أراضي المحافظة الهدف الاستراتيجي الأبرز للأوامر العسكرية الإسرائيلية، عبر منظومة تستهدف خنق العاصمة الإدارية للفلسطينيين، وعزلها عن محيطها الريفي، وتفتيت امتدادها الجغرافي لصالح المشروع.

وتستخدم الأوامر العسكرية لإغلاق مداخل قرى بأكملها بالبوابات الحديدية والسواتر الترابية، مثل: سنجل، وترمسعيا، وعبوين، والنبي صالح، ونعلين، ما يحول هذه القرى إلى معازل منفصلة ويجبر السكان على سلوك طرق ترابية طويلة ووعرة للوصول إلى مركز المحافظة.

وتشهد المحافظة، كذلك، هجمة استيطانية تُغطى "قانونيا" بأوامر عسكرية لوضع اليد "لأغراض أمنية وعسكرية" لشق الطرق "الالتفافية" الاستيطانية، حيث تم الاستيلاء على آلاف الدونمات من أراضي بلدات مخماس، ودير دبوان، وبرقة، والرام لشق وتوسيع طرق "التفافية" وشرعنة البؤر الرعوية الاستيطانية، وتوسيع المستوطنات الكبرى المحيطة برام الله مثل "بيت إيل"، و"بساغوت"، و"تلمون"، و"دوليف"، ومجمع "بنيامين" على حساب أراضي المواطنين في بيتين، ودير جرير، والمزرعة الغربية، وسلواد، كما تلاحق "الإدارة المدنية" وجيش الاحتلال المنشآت والمنازل الفلسطينية في المناطق المصنفة "C" في المحافظة، مثل قرى: كفر نعمة، ودير إبزيع، وبلعين، وخربثا بني حارث بذريعة "البناء دون ترخيص"، ما يحرم عديد القرى من التوسع.

وفي نشاطات الاستيطان الجديدة، أعلن وزراء في حكومة الاحتلال وأعضاء كنيست وعدد من كبار قادة المستوطنين، في الثامن من الشهر الجاري، إقامة مستوطنة جديدة جنوب جنين أطلق عليها اسم "عيمك دوتان" على أراضي بلدة عرابة، فيما أخلت قوات الاحتلال منطقة الجبل الشمالي في البلدة وطالبت السكان بالمغادرة، وحوّلت منزلَين إلى ثكنتين عسكريتين في المنطقة لتأمين وصول أعضاء الكنيست ومسؤولين في الاحتلال إلى المستوطنة الجديدة والتي أحضر الاحتلال إليها 25 منزلا متنقلا إضافة إلى خيام.

ويمثل إقامة هذه المستوطنة الخطوة الأولى ضمن خطة أوسع لإقامة 34 مستوطنة جديدة في الضفة، بينها 6 مستعمرات في محافظة جنين، وتشمل القائمة في جنين إلى جانب "عيمك دوتان" مستعمرات "آلوني شومرون" و"روم جلبوع" و"معيانوت" و"نوعا" و"تعناخ" في إطار ما يعرف بـ"خطة الاتصال" أو مشروع "مليون في الشومرون" (مليون مستوطن في السامرة) وقد أقيمت المستوطنة الجديدة في موقع كان يشغله سابقاً معسكر "لواء منشيه" التابع لجيش الاحتلال، قبل إخلائه خلال تنفيذ خطة فك الارتباط عام 2005.

وفي الوقت نفسه، طرحت سلطات الاحتلال مناقصة لبناء 627 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة "كوخاف يعقوب" في محافظة القدس على أراضي بلدة كفر عقب شمال القدس الشرقية المحتلة.

وقالت محافظة القدس إن سلطات الاحتلال تواصل سياسات توسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشيرةً إلى أن المناقصة نُشرت في 6 آب وأن مخطّط الاستيطان الذي يشمل 253 دونما من أراضي البلدة قد أُقرّ في نيسان 2025.

وأوضحت المحافظة أن الوحدات ستُبنى في المستوطنة المذكورة الواقعة بين القدس المحتلة ومدينتَي رام الله والبيرة، بهدف توسيعها وتقوية ارتباطها بشبكات الاستيطان والطرق المحيطة، بما يعمّق فصل مدينة القدس عن رام الله والبيرة.

وفي محافظة القدس، كذلك، دفعت سلطات الاحتلال مؤخرا بثلاثة مشاريع استيطانية جديدة تشمل بناء أكثر من 3400 وحدة استيطانية، بعد أن أودعت "اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء" التابعة للاحتلال في القدس مخططا لإقامة مستوطنة جديدة تضم نحو 650 وحدة استيطانية في "نوفي راحيل" عند المدخل الرئيسي لحي أم طوبا جنوب القدس، وأقرت إيداع مخطط آخر يشمل نحو 450 وحدة في مستوطنة "أم ليسون"، بين بلدتي المكبر وصور باهر إلى جانب إيداع مخطط لتوسيع مستوطنة "جيلو" بين مدينتي القدس وبيت لحم بأكثر من 2300 وحدة، وذلك قبل أقل من ثلاثة أشهر على الانتخابات الإسرائيلية.

وبحسب تقرير نشرته جمعية "عير عميم"، فإن تسريع المخططات الثلاثة في هذا التوقيت يعكس محاولة لفرض وقائع جديدة على الأرض، بحيث تجد الحكومة الإسرائيلية المقبلة نفسها أمام واقع استيطاني يصعب التراجع عنه.

وفي محافظة نابلس، احتلت بلدة قصرة الصدارة جراء الممارسات الإرهابية للمستوطنين التي تحظى برعاية سياسية كاملة من حكومة الإسرائيلية وحماية من جيش الاحتلال، والهدف هو ليس فقط منازل المواطنين على أطراف البلدة، بل المرتفعات المجاورة وجبل رأس العين.

وقد حذرت منظمة "بتسيلم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان، في هذا الصدد، من محاولات تهجير عائلتين فلسطينيتين من منزليهما في البلدة والاستيلاء عليهما في سياق تسارع سياسة التطهير العرقي، حيث يسعى المستوطنون الإرهابيون بكل الجهود لإقامة بؤرة استيطانية في ساحتي المنزلين ويواصلون حصارهما، في محاولة لدفع العائلتين لمغادرة منزليهما والاستيلاء عليهما، فيما لم يقم جيش الاحتلال بإبعاد هؤلاء الإرهابيين من المكان، ولم يتخذ إجراءات لحماية العائلتين، بل أظهرت الصور التي توثق الوضع في محيط المنزلين جنود الاحتلال وهم يؤدون طقوسا مع المستوطنين في المكان، وهذا السلوك من جنود الاحتلال ليس بالجديد فقد عاشته عائلة الطوباسي في جالود المجاورة الشهر الماضي عبر محاصرة واحتلال منزلها من هؤلاء الإرهابيين، في ظل تواطؤ كامل من جيش الاحتلال وما عاشته في الأشهر الأخيرة قرى وبلدات عدة، بينها عين سينيا، وترمسعيا، والمسعودية، وبيتا، وأبو فلاح، وغيرها .

فلسطين تجدد استضافة كرسي اليونسكو للذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات

رام الله- الحياة الجديدة- تستضيف دولة فلسطين الأولى كرسي اليونسكو بعنوان: "الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات من أجل التنمية المستدامة"، من خلال الجامعة العربية الأمريكية، في خطوة تعكس حضور فلسطين المتنامي في مجالات الذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات، والبحث العلمي، والابتكار المسؤول.

وأكدت منظمة اليونسكو رسميا المسمى الجديد للكرسي وتجديد ولايته في الجامعة حتى 31 كانون الأول 2030، ليواصل دوره كمنصة للبحث والتعليم والتدريب وبناء القدرات والتعاون العلمي الدولي.

ويترأس الكرسي الدكتور مجدي عودة، وتشارك في رئاسته الدكتورة منى ضميدي، نائبة رئيس الجامعة للذكاء الاصطناعي، ضمن رؤية تسعى إلى توظيف الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات لخدمة الإنسان والمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

اليماحي يوجه رسائل رسمية إلى برلماني سلوفينيا و"الأوروبي" رفضا للمساس بالاعتراف بدولة فلسطين

القاهرة- الحياة الجديدة- وجه رئيس البرلمان العربي محمد اليماحي، رسائل رسمية إلى كل من الجمعية الوطنية والمجلس الوطني لجمهورية سلوفينيا، والبرلمان الأوروبي، للتأكيد على رفضه القاطع لأي توجهات أو نوايا تستهدف سحب الاعتراف بدولة فلسطين أو نقل السفارة السلوفينية إلى مدينة القدس المحتلة، محذرا من التداعيات الخطيرة لمثل هذه الخطوات على مستقبل السلام والاستقرار في المنطقة.

وأكد اليماحي أن هذه الرسائل تأتي في ظل ما يتم تداوله بشأن اعتزام الحكومة السلوفينية اتخاذ إجراءات تمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وتقوض الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ حل الدولتين وإنهاء الاحتلال، وذلك في إطار تحركاته البرلمانية الدولية للدفاع عن القضية الفلسطينية.

وشدد على أن الاعتراف بدولة فلسطين ليس إجراء سياسيا مؤقتا يمكن التراجع عنه بل هو التزام قانوني وأخلاقي يجسد احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو حق ثابت وغير قابل للتصرف، ويحظى باعتراف غالبية دول العالم.

وحذر من أن نقل أي سفارة إلى مدينة القدس المحتلة يمثل انتهاكا صريحا لقرار مجلس الأمن رقم (478) لعام 1980 ويتعارض مع القرارات الدولية ذات الصلة، ولا سيما القرارات (242) و(338) و(2334)، فضلا عن مخالفته للموقف الأوروبي الذي يؤكد أن وضع مدينة القدس يعد من قضايا الوضع النهائي التي لا يجوز حسمها إلا من خلال المفاوضات ووفقا لقرارات الشرعية الدولية.

ودعا اليماحي في رسالته للبرلمان الأوروبي، إلى توظيف جميع الأدوات البرلمانية والسياسية للحفاظ على الموقف الأوروبي الداعم للحقوق الفلسطينية، ومنع أي محاولات من شأنها إضفاء الشرعية على سياسات الاحتلال القائمة على الضم والاستيطان وفرض الأمر الواقع، مشيرا إلى أن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 19 تموز/ يوليو 2024 أكد بصورة واضحة التزام جميع الدول بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، وعدم تقديم أي دعم أو مساعدة تسهم في استمراره.

وأكد اليماحي أن أي تراجع عن الاعتراف بدولة فلسطين أو أي محاولة لتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس المحتلة لن يؤدي إلا إلى تقويض النظام الدولي القائم على احترام القانون الدولي، وتشجيع الاحتلال الإسرائيلي على المضي قدما في سياساته التوسعية، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وجدد تأكيده على أنه سيواصل تحركاته واتصالاته مع مختلف البرلمانات الإقليمية والدولية لحشد الدعم الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتصدي لأي محاولات تستهدف تصفية القضية الفلسطينية أو الانتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.